

يسير عرف الميرزا ولا يورثه فيه ذكر بعد السلام لما في التحقيق
 وغيره بخلاف الشك في اصل البيعة لأنه شك في الاقتضاء بخلافه
 هنا ولا يشترط تعيين الإمام ولو يورث الاقتضاء بالإمام الحاضر
 صحت الصلاة لأن مقتضى الجماعة لا يختلف بتعيينه وعدمه
 بل قال الإمام وغيره الأول أن لا يبيعه لأنه رعا الخطأ فإن عينه
 والخطأ لم يقع صلاة عليه ولو يورث الخطأ لأنه رعا ما بينه وبين
 الاقتضاء من عين الميت في الصلاة عليه ولو يورث العتق عن كفارة
 خطئها فخطأ فيها ولو علق العتق بمتخصصه سواء عتق من
 في الجواب لم يورث بهذا الموضع الحاضر فظن زيدا فإن عمو
 صحت الصلاة لأن الخطأ لم يقع في الشخص لعدم قائلته فيه بل
 في الظن ولا يغيره ما قلنا بين خطأه بخلاف ما لو يورث الاقتضاء
 بالحاضر ولم يعلم ما يستخصه لأن الحاضر صفة لزيد الذي عينه
 وأخطأ فيه والخطأ في الموصوف يستلزم الخطأ في الصفة فإن
 أنه الاقتضاء بغير الحاضر وقصم من كلام المصنف حواش
 اقتضى المورد بالقاضي والمفتي من بالمتنقل وبالعكس
 وهو كذلك إذ لا يغير القظم الصلاة باختلاف الشئ
 له نيته الإمام أو الجماعة ولا يوجب
 لأن أفعاله غير مربوطة بتغيره بخلاف أفعال المأمور فأنه
 إذا لم يربطها بصلاة إمامه كان موقفها صلاة عليه صلاة
 من ليس إماما له لكن لو تركها لم يجز فضيلة الجماعة وإن
 اقتضى به جمع ولم يعلم بهم ونالوها بسببه إذ ليس للمؤمن
 عمله إلا ما يورثه فتجب له ليعجز الفضيلة وتقع نيته
 لها من محرمه وإن لم يكن إماما في الحال لأنه سيغير إماما

وبصحة

وبصحة أم جيتو صرح الجويني وقال لا يورثه الإمام الوجه وإذا
 نواها في الصلاة حاز العفوية من حين نيته ولم ينقطع
 عليها ما قبلها وما في الجماعة فتجب نيته فيها ولو تركها لم تقع
 حكمة لعدم استقلاله فيها سواء كان من الأربعين أم زائدا
 عليهم نعم إن لم يكن من أهل وجوبها ويؤي غير الجماعة فتحت
 صلاة فان نواها في غيرها وعن المؤخر به فخطأ الميرزا
 لأن خطئه في النسبة لا يورثه غيره كفا وإن يؤي فيها كذلك
 وأحضر لأن ما يجب التفرضا له يطر الخطأ فيه ولو أدرك
 الإمام ركعا أكبر للأحرار فخر للهوي فإن اقتصر على تكبير
 ويؤي بها الأحرار فقط وإنما قيل بعبه انقذت الصلاة
 والأفلا ونكره مفارقة الإمام من غير عذر ويجوز ما بعد
 به في الجماعة وينكر الإمام سنة مفقودة وينطوي عليه
 وبالمأمور منعها ولم يشغل وتذكر الركعة بأدراك ركوع
 بحسب الإمام حيث أطان قبل رفع الإمام رأسه عن
 أقل الركوع ولو شك في أدراك حد الأجزاء لم يدركها لمن
 أدركه بعد الركوع وعليه فتابعه في العمل الذي أدركه
 فيه ويكبر إن كان محسوبا للإمام أو واقعه في التكبير
 وتجب موافقته في الشهد والسيحان وما أدركه للمبوق
 مع الإمام فهو أول صلاة وما يأتي فيه بعد سلامه فهو
 آخرها فيصير فيه المغنوت وسجود السهو
 أي كينيتها ما شرعت تخفيفا عليه لما بالجمعة
 من ثقب السفر ونحوها من الغفر والجمع وذكر فيه الجمع
 بالمطر لفقيههم وأهم القصر ولهذا بدأ المصنف به كغيره فقال

حمله